مجلة الباحث الاقتصادي (CHEEC) المجلد 6/ العـدد: 1 جوان (2018)، ص 365-391

مجلة الباحث الاقتصادي (CHEEC)

ردمد ـ 1748-2335

ردمدإ 235X-2588

chercheur.economique@univ-skikda.dz
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/85

مساهمة وظيفة التدقيق الداخلي في تقييم نظام الرقابة الداخلية وتحسين عمليات إدارة المخاطر لغرض تفعيل الحوكمة

دراسة ميدانية على البنوك التجارية النشطة في الجزائر

The evaluation of internal controlling system and the mprovement of risk management processes through the contribution of internal auditing for governance purposes: commercial banking in Algeria

أ/إسماعيل بوغازي[1] أ.د/ مليكة تومي[2]

[1] المركز الجامعي بلحاج بوشعيب، ismail.boughazi@yahoo.com

[2] المدرسة العليا للتجارة، yahiatmalika@gmail.com

تاريخ الاستلام: 03 /2018/01 تاريخ القبول: 22 /2018/01

الملخص :

تسعى هذه الدراسة لإبراز مساهمة وظيفة التدقيق الداخلي في دعم الحوكمة، عن طريق تسليط الضوء على واقع الحال بالنسبة للبنوك التجارية النشطة في الجزائر. خلصت الدراسة إلى أن أفراد العينة يتفقون على الدور الجوهري التي تؤديه وظيفة التدقيق الداخلي كآلية لتفعيل الحوكمة، لكن ذلك يرتكز أيضا على حتمية تبني معايير التدقيق الداخلي الدولية، ضرورة التأكيد على صياغة ميثاق للحوكمة البنكية في سبيل العمل على دعم الحوكمة ضمن الجهاز البنكي الجزائري ككل.

الكلمات المفتاحية: تدقيق داخلي، نظام الرقابة الداخلية، إدارة المخاطر، حوكمة.

تصنيف JEL: G21, G39, M42

Abstract : This study aimes to highlight the contribution of the internal audit function in supporting governance, that was acheived by doing a field study on the active commercial banks in Algeria. So we concluded that the respondents agree on the essential role played by the internal audit function as a mechanism for activating governance. that also is based on the adoption of international standards for the professional practice of internal auditing, and the necessity for elaborating a charter of governance banking in order to work on supporting corporate governance within the Algerian banking system as a whole.

Key words : internal audit, internal control, risk management, corporate governance.

JEL classification codes: G21, G39, M42

المؤلف المرسل: إسماعيل بوغازي ismail.boughazi@yahoo.com

مقدمة.

نتيجة التغيرات التي طرأت على بيئة الأعمال الدولية خلال السنوات الأخيرة وزيادة كبر حجم المؤسسات مكتسحة بذلك الأسواق المحلية والدولية أيضا، ونظرا للتوجه الرأسمالي وما نتج عنه من انفصال الملكية عن الإدارة، وبروز التمويل من خلال الأسواق المالية، وزيادة حدة تضارب المصالح بين مختلف المتعاملين الاقتصاديين بشكل عام. حيث أدت هذه المتغيرات إلى أزمات مالية واقتصادية خلال العقود السابقة، مما عكَّر صفو الأمور وجعل المستثمرين والمساهمين يعيدون ترتيب أوراقهم ويقومون بألف حساب من أجل اتخاذ قراراتهم، كل هذا نتيجة اضمحلال الثقة وضبابية المعلومات وغياب الشفافية والإفصاح ضمن القوائم المالية، مع عدم وجود القيم الأخلاقية النزيهة والاستقامة لعدة أطراف سواء من داخل المؤسسة أو خارجها.

فقد شهد العالم على عدة أزمات مالية واقتصادية منها أزمة النمور الأسيوية التي كانت نتيجة الثقة التي اضمحلت، وجعلت من بصيص الأمل التي رأته هذه الدول من خلال انتعاشها الاقتصادي يصبح بين ليلة وضحاها مجرد سراب خيالي، وأيضا من خلال أزمة أمريكا اللاتينية التي مست كل من البرازيل والأرجنتين والمكسيك وأزمة روسيا تعد دليلا آخر لذلك، وما وقع من خلال أزمة الرهن العقاري أيضا التي شلت الاقتصاد العالمي. لكن لم تكن هذه الأزمات هي الوحيدة التي غيرت الاقتصاد العالمي وأطلقت صفارات الإنذار نحو إعادة تحديث وتعديل المعايير الموجودة، وضرورة خلق مناخ اقتصادي وتشريعي وقانوني يتجاوز تلك المخاطر والعقبات، بل تواجدت ضمن الساحة الاقتصادية إخفاقات مالية عرفت بالفضائح المالية، التي عملت على إفلاس عدة مؤسسات أهمها مؤسسة إنرون للطاقة، ووردكوم للإتصالات، برملات للأغذية، ماكس ويل...

هذا ما جعل المنظمات المهنية وأسواق المال العالمية والبنوك المركزية والدول أيضا للتوجه نحو تبني مفهوم جديد ضمن القرية العالمية يطلق عليه تسمية "الحوكمة"، كبعد علاجي وتطهيري للأزمات وأيضا لمعالجة الانهيارات المالية للعديد من المؤسسات، وإعادة الثقة ضمن الأسواق المالية من خلال غرس الشفافية والإفصاح ضمن القوائم المالية التي تعدها المؤسسات. هذه الأخيرة يساهم المدقق الخارجي أيضا في إبداء رأيه المحايد عن مدى عدالتها المالية، ومدى تعبيرها عن نتيجة أعمال المؤسسة ومركزها المالي، لكن لا يعتبر الوحيد الذي يهتم بذلك فالمدقق الداخلي هو الآخر يهتم بالجانب المحاسبي والمالي، ويساهم في ضمان الشفافية ضمن المعلومات المالية والإفصاح الكافي ضمن القوائم المالية، وبالطبع لا يهتم المدقق الداخلي بالجانب المحاسبي والمالي فقط، بل يتجه نحو تدقيق النشاط التشغيلي للمؤسسة ككل.

أولا: أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في الموضوع نفسه الذي يعالج مشكلة حساسة يتخبط الاقتصاد العالمي نتيجة غيابها، فالجمع بين وظيفة التدقيق الداخلي ضمن المؤسسة مع وظيفة التدقيق الخارجي المستقل المحايد، سوف تكون له تأثيرات ايجابية بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية، ويعتبر التدقيق الداخلي كآلية للحوكمة هذا ما يزيد من ضرورة تطبيق هذا المفهوم والمعايير التي يرتكز عليها ضمن المؤسسة، وتعالج هذه الدراسة جانب حساس ضمن اقتصاد أي دولة وهو الجهاز البنكي الذي يساهم بشكل فعال في ضمان الاستقرار الاقتصادي، والجزائر حاولت بشتى الطرق أن تصلح وتطور من هذا النظام بدءا من قانون النقد والقرض لسنة 1990، وأيضا من خلال تبنيها لمعايير بازل 1 و 2... لكن رغم ذلك تعصف بهذا الجهاز مشاكل عويصة بسبب الأزمات الذي تعرَّض لها، كأزمة بنك الخليفة وأزمة البنك الصناعي والتجاري الجزائري. ورغم تبني الجزائر لميثاق الحكم الراشد

المؤلف المرسل: إسماعيل بوغازي ismail.boughazi@yahoo.com

سنة 2009 إلا أنه لم يمس القطاع البنكي، بل ركز على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذلك المؤسسات المدرجة في البورصة والراغبة في الالتحاق أيضا بها، وذلك من خلال تركيزه على أربعة مبادئ هي الإنصاف، الشفافية، المسئولية، المحاسبة.

ثانيا: أهداف الدراسة

جاءت هذه الدراسة حاملة معها عدة أهداف في طياتها، تلخصت في الهدف الرئيس الذي يكشف الستار حول تلك المساهمة التي تؤديها وظيفة التدقيق الداخلي في تفعيل الحوكمة. وذلك عن طريق تحقيق عدة أبعاد نجد ضمنها البعد الأول وهو ضمان تطبيق المعايير اللازمة لمزاولة مهنة التدقيق الداخلي، والبعد الثاني الذي يوضح دور التدقيق الداخلي في تقييم نظام الرقابة الداخلية، والبعد الثالث الذي يدرس مساهمة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر، وأخيرا البعد الرابع لإبراز التفاعل بين وظيفة التدقيق الداخلي وباقي أطراف الحوكمة، مع التعرف على واقع تلك الأفكار ضمن الدراسة الميدانية المتمثلة في البنوك التجارية النشطة في الجزائر.

ثالثا: إشكالية الدراسة

لم يبرز التدقيق داخل المؤسسات لمزاولة نشاطه وغرس مفهومه كتدقيق داخلي إلا بعد أزمة الكساد الكبير أي بعد ثلاثينيات القرن الماضي، بعد أن اعترفت المؤسسات بالدور الكبير الذي تؤديه هذه الوظيفة وقدرتها على الرفع من أداء المؤسسات، ونقف عند عنوان الدراسة مرة أخرى لنلاحظ دور ومساهمة التدقيق الداخلي ضمن بعده في الاعتماد على معايير التدقيق الداخلي، وبعده التقييمي لنظام الرقابة الداخلية، وبعده في إدارة المخاطر، وأيضا بعده في التفاعل مع باقي أطراف الحوكمة، كل ذلك يؤدي إلى طرح السؤال عن مدى مساهمة تلك

الأبعـاد فـي تفعيـل الحوكمـة ضـمن البنـوك التجاريـة النشـطة فـي الجزائـر؟ عبـر ذلـك تتمركز إشكالية هذه الدارسة حول الأسئلة التالية:

1- هـل توجـد علاقـة ذات دلالـة إحصـائية (0.05) بـين تطبيـق معـايير التـدقيق الداخلي وتفعيل حوكمة البنوك؟

2- هـل توجـد علاقـة ذات دلالـة إحصـائية (0.05) بـين تقيـيم نظـام الرقابـة الداخليـة من طرف التدقيق الداخلي وتفعيل حوكمة البنوك؟

3- هـل توجـد علاقـة ذات دلالـة إحصـائية (0.05) بـين مسـاهمة التـدقيق الـداخلي في إدارة المخاطر وتفعيل حوكمة البنوك؟

4- هـل توجـد علاقـة ذات دلالـة إحصـائية (0.05) بـين تفاعـل التـدقيق الـداخلي مـع باقي أطراف الحوكمة وتفعيل حوكمة البنوك؟

رابعا: فرضيات الدراسة

تعبِّـر الفرضـيات عـن إجابـات مسـبقة لأسـئلة الدراسـة، ويمكـن عـرض فرضيات هذه الدراسة كما يلي:

1- توجـد علاقـة ذات دلالـة إحصـائية (0.05) بـين تطبيـق معـايير التـدقيق الـداخلي وتفعيل حوكمة البنوك.

2- توجـد علاقـة ذات دلالـة إحصـائية (0.05) بـين تقيـيم نظـام الرقابـة الداخليـة مـن طرف التدقيق الداخلي وتفعيل حوكمة البنوك.

3- توجـد علاقـة ذات دلالـة إحصـائية (0.05) بـين مسـاهمة التـدقيق الـداخلي فـي إدارة المخاطر وتفعيل حوكمة البنوك.

4- توجـد علاقـة ذات دلالـة إحصـائية (0.05) بـين تفاعـل التـدقيق الـداخلي مـع باقي أطراف الحوكمة وتفعيل حوكمة البنوك.

المؤلف المرسل: إسماعيل بوغازي ismail.boughazi@yahoo.com

خامسا: منهجية الدراسة

من أجل القيام بهذه الدراسة استلزم الأمر استخدام المنهج الوصفي للحصول على البيانات الثانوية لهذه الدراسة والتعرف على المفاهيم التي تضمها، كما تم استخدام استبيان معد خصيصا لجمع البيانات الأولية من البنوك التجارية النشطة في الجزائر، التي سيتم معالجتها عن طريق الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) Statistical Package For Social Sciences.

سادسا: حدود الدراسة

قبل الشروع في محتوى هذه الدراسة يجب توضيح خريطة العمل التي تتير درب الإنجاز، حيث شملت هذه الدراسة على عينة من المدققين الداخليين سواء المديرين التنفيذيين أو المساعدين لمعظم مديريات البنوك التجارية العامة والخاصة المتواجدة على مستوى الجزائر العاصمة، وذلك من أجل الحصول على البيانات الأولية عن طريق توزيع استبيان مخصص لذلك.

سابعا: تعريف مصطلحات الدراسة

تخللت هذه الدراسة عدة مفاهيم يمكن تقديمها كما يلي:

– حوكمة الشركات هي "مجموعة من الإجراءات والعمليات التي يتم بموجبها إدارة المؤسسة والتحكم فيها لتحقيق أهدافها. وتتضمن توزيع الحقوق والمسؤوليات بين الأطراف المختلفة لها وتحديد القواعد والإجراءات الخاصة بصنع القرار فيها (معهد الدراسات المصرفية، أكتوبر 2010)".

– الحوكمة البنكية هي "الطريقة التي تدار بها البنوك بواسطة مجالس إدارتها والإدارة العليا، والتي تحدد كيفية وضع أهداف هذه المؤسسات، والتشغيل، وحماية مصالح المساهمين وأصحاب المصالح، مع الالتزام بالعمل وفقا للقوانين والنظم

السائدة، وضمان حماية جيدة لمصالح المودعين (Basel Committee on Banking Supervision, February 2006)".

- التدقيق الداخلي هو "نشاط مستقل وموضوعي يمنح للمؤسسة الضمان حول درجة التحكم في عملياتها ويقدم لها النصائح والإرشادات التي تسمح بتحسينها، وهو بذلك يساهم في خلق القيمة المضافة لها، وبالتالي يساعد المؤسسة على تحقيق أهدافها من خلال التقييم الدائم وبشكل منهجي لعمليات إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة، وذلك بتقديم الاقتراحات التي تساعدها على تقوية والرفع من فعاليتها (Elisabeth Bertin et autre, 2007)".

- الرقابة الداخلية هي "عمليات تنفذ بواسطة مجلس إدارة الوحدة أو الإدارة وكل الموظفين، وتصمم لتوفير ضمان معقول عن تحقيق الأهداف المتمثلة في: الاعتماد على القوائم المالية، والالتزام بتنفيذ القوانين والقواعد، وكفاية وفعالية العمليات (عطا الله أحمد سويلم الحسبان، 2009)".

- إدارة المخاطر هي "العملية التي يتم تنفيذها من طرف مجلس الإدارة والإدارة وجميع الموظفين في المؤسسة، وتؤخذ بعين الاعتبار عند وضع الإستراتيجية، وأيضا حين القيام بجميع أنشطة المؤسسة، وهي مصممة من أجل تحديد الأحداث المستقبلية والتحكم في المخاطر في حدود الأخطار التي تمس المؤسسة، وهي تهدف إلى تقديم ضمان معقول فيما يتعلق بتحقيق أهداف المؤسسة (Institut Français de l'Audit et du Contrôle Internes, 2007)".

- التدقيق الخارجي هو "عملية انتقادية للقوائم المالية الختامية من خلال فحص جميع الدفاتر والسجلات المحاسبية والأدلة المدعمة للتسجيلات المرتبطة بالعمليات التي قامت بها المؤسسة، وكذا التحقق من مدى مطابقة عناصر هذه القوائم المالية للواقع الفعلي لها، وهي عملية تمكن المدقق من إبداء رأيه الفني المحايد حول مدى دلالة القوائم المالية الختامية للمؤسسة عن المركز المالي

المؤلف المرسل: إسماعيل بوغازي ismail.boughazi@yahoo.com

الحقيقي لها، ومدى الالتزام بتطبيق المبادئ والقواعد المحاسبية المتعارف عليها (عبد الكريم خيري، السعدي عياد، ديسمبر 2012)".

– لجنة التدقيق "تتكون من عدد من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين، وذلك لتقديم رؤية عن مدى تطبيق الحوكمة، ويجب أن يكون لها خط مباشر مع المساهمين عن طريق تقرير منفصل عن التقرير السنوي، وتسعى اللجنة كذلك إلى ضمان تأهيل الإدارة من طرف أفراد مؤهلين وذوي خبرة لضمان قدرتهم على إدارة المخاطر بفعالية وأوجه رقابة سليمة، ولا بد أن يكون أعضاء اللجنة من الأفراد الأكفاء ذوي الخبرة لضمان قدرتهم على الالتزام بتخصيص وقت كاف وجهد لمهمة الرقابة والتدقيق والمساءلة ومتابعة مدى الالتزام بالقيم الأخلاقية وترتيبات الحوكمة (حسين أحمد دحدوح، 2008)".

ثامنا: خطة الدراسة

شملت هذه الدراسة عدة محاور وذلك لصنع الهيكل الذي من خلاله يتم الوصول إلى الأهداف المرسومة مسبقا، ويمكن عرض تلك المحاور بدءا بالمحور الأول الذي يوضح طبيعة ومنهجية الدراسة، ثم المحور الثاني الذي يعالج اختبارات الاستبيان، والمحور الثالث الذي يفسر اختبار فرضيات الدراسة اللازمة، وصولا إلى المحور الرابع والأخير الذي يعرض النتائج والتوصيات العامة للدراسة ككل.

1. طبيعة ومنهجية الدراسة

1.1 متغيرات الدراسة

لقد تركزت هذه الدراسة ضمن متغيرين الأول يمثل المتغير التابع وهو "تفعيل حوكمة البنوك"، والثاني يمثل المتغير المستقل وهو "التدقيق الداخلي"، حيث تضمن هذا الأخير أربعة متغيرات مستقلة فرعية موضحة من خلال الشكل رقم 01 التالي:

شكل 1. متغيرات الدراسة

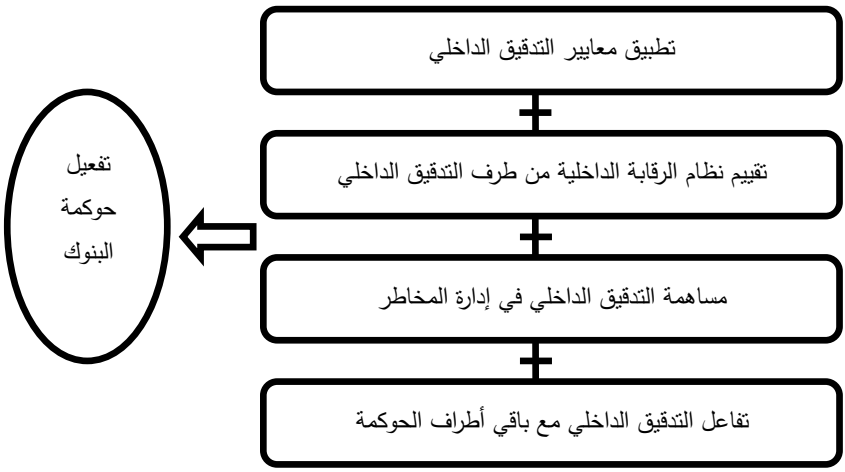

المصدر: من إعداد الباحثين.

2.1 مجتمع الدراسة

لقد تم توزيع 39 استبيان على 12 بنك من أصل 20 بنك تجاري نشط على مستوى الجزائر أي بنسبة 60% من المجتمع الكلي للدراسة، وهذا ما يجعل عينة الدراسة تمثل المجتمع المدروس بشكل كاف، فقد تم التوزيع من خلال عدة طرق هي التسليم والاستلام في الحين أو بعد مدة من الزمن وعن طريق استخدام البريد الإلكتروني، كل هذا سمح بالحصول على 36 استبيان، لكن بعد تفحص الاستبيانات الواردة تم حذف واحدة منها لعدم صلاحيتها، وبالتالي أصبح مجتمع الدراسة متكون من 35 استبيان فقط، والجدول رقم 01 يوضح ذلك كما يلي:

جدول 1. مجتمع الدراسة

الرقم	اسم البنك	الاستبيانات الموزعة	الاستبيانات المستلمة	الاستبيانات الصالحة للدراسة	الاستبيانات الملغاة
01	فرانس بنك الجزائر	3	3	3	0
02	البنك الخارجي الجزائري	1	1	1	0
03	تراست بنك الجزائر	3	3	3	0

المؤلف المرسل: إسماعيل بوغازي ismail.boughazi@yahoo.com

04	بنك الإسكان للتجارة والتمويل الجزائر	2	2	2	0
05	القرض الشعبي الجزائري	8	8	7	1
06	بنك البركة الجزائري	2	1	1	0
07	البنك الوطني الجزائري	11	10	10	0
08	بنك الفلاحة والتنمية الريفية	4	4	4	0
09	BNP Paribas El Djazair	1	1	1	0
10	الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط	2	2	2	0
11	بنك المؤسسة العربية المصرفية	1	1	1	0
12	البنك العربي	1	0	0	0
	المجاميع	39	36	35	1
	النسبة %	100%	92.31%	97.22%	2.78%

المصدر: من إعداد الباحثين.

3.1 أداة الدراسة

لقد تضمن الاستبيان المعد للحصول على البيانات الأولية لهذه الدراسة على أربعة محاور، يتكون الأول من سبعة (7) فقرات، الثاني من عشرة (10) فقرات، الثالث من ثمانية (8) فقرات، الرابع من ستة (6) فقرات. حيث تم استخدام مقياس ليكارت Likert Scale ضمن محاور الاستبيان، وهو مقياس باسم الباحث Likert الذي يتدرج من علاقة قوية موجبة (طردية) إلى علاقة قوية سالبة (عكسية)، مع الإشارة إلى أنه تم استعمال خمس (5) خيارات الأكثر شيوعا لقياس مدى التوافق، وهي: موافق تماما (5)، موافق (4)، محايد (3)، غير موافق (2)، غير موافق تماما (1)[1] (دلال القاضي، محمود البياتي، 2007).

2. اختبارات الاستبيان

1.2 اختبار صدق الاتساق البنائي لمحاور الاستبيان

[1] للاطلاع على محتوى محاور الاستبيان انظر الملاحق في آخر المقال.

يعتبـر صـدق الاتسـاق البنـائي أحـد مقـاييس صـدق الأداة، والـذي يقـيس مـدى تحقـق الأهـداف المرجـوة مـن الأداة، وذلـك مـن خـلال التعـرف علـى مـدى ارتبـاط كـل محـور مـن محـاور الاسـتبيان مـع المعـدل الكلـي لجميـع فقـرات محـاور الاستبيان.

ويتضـح مـن خـلال الجـدول رقـم 02 المـوالي أن معـاملات الارتبـاط لجميـع المحـاور تتـراوح مـن 0.774 إلـى 0.889 والتـي تعتبـر دالـة عنـد مسـتوى دلالـة 0.05 (مسـتوى الدلالـة لكـل فقـرة مـن الفقـرات أقـل مـن 0.05)، وبالتـالي تعتبـر المحاور الأربعة صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول 2. نتائج اختبار صدق الاتساق البنائي لمحاور الاستبيان

رقم المحور وعنوانه	معامل الارتباط r	مستوى الدلالة
الأول: يساهم تطبيق معايير التدقيق الداخلي في تفعيل حوكمة البنك	0.774	0.000
الثاني: يساهم تقييم نظام الرقابة الداخلية من طرف التدقيق الداخلي في تفعيل حوكمة البنك	0.889	0.000
الثالث: يساهم التدقيق الداخلي في إدارة مخاطر البنك وبالتالي في تفعيل حوكمة البنك	0.877	0.000
الرابع: يساهم تفاعل التدقيق الداخلي مع باقي أطراف الحوكمة في تفعيل حوكمة البنك	0.813	0.000

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على نتائج المعالجة الإحصائية عن طريق برنامج SPSS.

2.2 اختبار ثبات الاستبيان

يقصـد بثبـات الاسـتبيان الحصـول علـى نفـس النتـائج لـو تـم إعـادة توزيـع الاسـتبيان أكثـر مـن مـرة تحـت نفـس الظـروف والشـروط، أي تحقـق الاسـتقرار فـي النتـائج المتحصـل عليهـا دون وجـود فـروق كبيـرة لـو تـم إعـادة توزيـع الاسـتبيان عـدة مـرات خـلال فتـرات زمنيـة معينـة، وسـيتم اسـتخدام معامـل الثبـات Alpha Cronbach's والذي يسمح بقياس مدى ثبات أداة القياس.

ويوضـح الجـدول رقـم 03 معامـل Alpha Cronbach's لمحـاور الاسـتبيان التـي نجـدها مرتفعـة وتعكـس ثبـات أداة القيـاس، حيـث سـجل معامـل Alpha Cronbach's لجميـع فقـرات محـاور الاسـتبيان قيمـة 0.905 والتـي تعتبـر مرتفعة جدا هذا ما يعزز وجود ثبات في أداة الدراسة.

جدول 3. نتائج اختبار ثبات الاستبيان لكل محاور الاستبيان

المؤلف المرسل: إسماعيل بوغازي ismail.boughazi@yahoo.com

رقم المحور وعنوانه	عدد الفقرات	معامل Alpha Cronbach's
الأول: يساهم تطبيق معايير التدقيق الداخلي في تفعيل حوكمة البنك	7	0.694
الثاني: يساهم تقييم نظام الرقابة الداخلية من طرف التدقيق الداخلي في تفعيل حوكمة البنك	10	0.804
الثالث: يساهم التدقيق الداخلي في إدارة مخاطر البنك وبالتالي في تفعيل حوكمة البنك	8	0.721
الرابع: يساهم تفاعل التدقيق الداخلي مع باقي أطراف الحوكمة في تفعيل حوكمة البنك	6	0.790
جميع فقرات محاور الاستبيان	31	0.905

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على نتائج المعالجة الإحصائية عن طريق برنامج SPSS.

3.2 اختبار اعتدالية التوزيع

عن طريق هذا الاختبار يتم اكتشاف إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، حيث يعد من الاختبارات اللامعلمية للتوزيع الطبيعي حيث تختبر فرضية العدم القائلة بأن مشاهدات متغير معين تتبع التوزيع الطبيعي ضد الفرضية البديلة القائلة بأن البيانات لا تتوزع طبيعيا (سعد زغلول بشير، 2003).

ويوضح الجدول رقم 04 الموالي أن مستوى الدلالة لجميع المحاور وكذا لجميع فقرات محاور الاستبيان أكبر من مستوى الدلالة 0.05، وبالتالي فالبيانات تتبع التوزيع الطبيعي الذي يسمح من خلاله باستخدام الاختبارات المعلمية.

جدول 4. نتائج اختبار Kolmogorov-Smirnov لاعتدالية التوزيع

رقم المحور وعنوانه	عدد الفقرات	قيمة Z	مستوى الدلالة
الأول: يساهم تطبيق معايير التدقيق الداخلي في تفعيل حوكمة البنك	7	0.985	0.287
الثاني: يساهم تقييم نظام الرقابة الداخلية من طرف التدقيق الداخلي في تفعيل حوكمة البنك	10	0.564	0.908
الثالث: يساهم التدقيق الداخلي في إدارة مخاطر البنك وبالتالي في تفعيل حوكمة البنك	8	0.611	0.849
الرابع: يساهم تفاعل التدقيق الداخلي مع باقي أطراف الحوكمة في تفعيل حوكمة البنك	6	0.829	0.498
جميع فقرات محاور الاستبيان	31	0.561	0.911

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على نتائج المعالجة الإحصائية عن طريق برنامج SPSS.

3. اختبار فرضيات الدراسة

مـن أجـل القيـام باختبـار الفرضـيات سـيتم الاعتمـاد علـى تحليـل نتـائج محاور الدراسة من خلال استخدام اختبار T للعينة الواحدة (One Sample T test) لتحليـل فقـرات الاسـتبيان، ويجـب وضـع الأسـس التـي يجـب أن تبنـى عليهـا تلـك القـراءات للنتـائج المتحصـل عليهـا، حيـث تكـون الفقـرة إيجابيـة أي أفـراد العينـة يوافقـون علـى محتواهـا إذا كانـت قيمـة T المحسـوبة أكبـر مـن قيمـة T الجدوليـة والتـي تسـاوي 2.032[1] (أو مسـتوى الدلالـة أقـل مـن 0.05 والـوزن النسـبي أكبـر مـن 60%[2])، وتكـون الفقـرة سـلبية أي أن أفـراد العينـة لا يوافقـون علـى محتواهـا إذا كانـت قيمـة T المحسـوبة أصـغر مـن قيمـة T الجدوليـة والتـي تسـاوي 2.032 (أو مسـتوى الدلالـة أقـل مـن 0.05 والـوزن النسـبي أقـل مـن 60%)، وتكـون آراء العينـة في الفقرة محايدة إذا كان مستوى الدلالة أكبر من 0.05.

1.3 الفرضية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين تطبيق معايير التدقيق الداخلي وتفعيل حوكمة البنوك

يتجلـى هـدف المعـايير الدوليـة للتـدقيق الـداخلي الصـادرة عـن معهـد المـدققين الـداخليين فـي توضـيح كيـف يجـب أن تكـون المبـادئ الأساسـية التـي تمثـل الممارسـة أو التطبيـق للتـدقيق الـداخلي، وتـأمين إطـار عمـل للممارسـة وتـوفير وتعزيـز وتـرويج إضـافة قيمـة لنشـاطات التـدقيق الـداخلي فـي قطاعـات واسـعة، مـع إعـداد أسـس لتقيـيم أداء التـدقيق الـداخلي، وأخيـرا ضـمان التأهيـل المحسـن للعمليـات العملية والتشغيلية (داوود يوسف صبح، 2010).

وقـد تـم التركيـز ضـمن الاسـتبيان المـوزع فـي المحـور الأول علـى تطبيـق معـايير التـدقيق الـداخلي، مـن خـلال التلمـيح لـبعض الممارسـات المهنيـة التـي تطبـق ضـمن البنـوك النشـطة فـي الجزائـر والمتمثلـة فـي: الاسـتقلالية، الكفـاءة المهنيـة، التأهيـل العلمـي، العنايـة المهنيـة، إسـتراتيجية التـدقيق الـداخلي، والخـدمات التـي يقدمها المدقق الداخلي.

---

[1] قيمة T الجدولية عند درجة حرية (n-1=34) ومستوى دلالة 0.05 تساوي 2.032 حسب جدول توزيع ستودنت.

[2] تمثل نسبة الحياد وفق مقياس ليكارت الخماسي والمحسوبة وفقا لما يلي: 5/3 = 0.60

المؤلف المرسل: إسماعيل بوغازي ismail.boughazi@yahoo.com

إذ يوضح الجدول رقم 05 أراء أفراد العينة للمحور الأول حول مساهمة تطبيق معايير التدقيق الداخلي في تفعيل حوكمة البنك وذلك عن طريق استخدام اختبار T للعينة الواحدة.

جدول 5. تحليل نتائج فقرات المحور الأول

رقم الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	قيمة T	مستوى الدلالة	اتجاه الإجابات
1	4.71	0.458	94.20	60.849	0.000	موافق تماما
2	4.60	0.553	92.00	49.206	0.000	موافق تماما
3	3.97	0.618	79.40	38.039	0.000	موافق
4	4.26	0.780	85.20	32.289	0.000	موافق تماما
5	4.43	0.608	88.60	43.087	0.000	موافق تماما
6	3.89	0.758	77.80	30.321	0.000	موافق
7	3.89	0.718	77.80	32.003	0.000	موافق
جميع الفقرات	4.249	0.38636	84.98	65.062	0.000	موافق تماما

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على نتائج المعالجة الإحصائية عن طريق برنامج SPSS.

من خلال الجدول السابق تتراوح اتجاهات إجابات أفراد العينة بين موافق إلى موافق تماما ضمن كل الفقرات، كما أن مستويات الدلالة كلها تساوي 0.000 أقل من 0.05 والوزن النسبي لكل فقرة أكبر من 60% مما يدل على إيجابية هذه الفقرات، وبصفة عامة تظهر نتائج جميع فقرات المحور الأول قيمة T التي تساوي 65.062 والتي هي أكبر من قيمة T الجدولية والتي تساوي 2.032، هذا ما يظهر من خلال الوزن النسبي الذي بلغ 84.98% ومستوى الدلالة 0.000 والتي هي أقل من 0.05، مما يدلان أن أفراد العينة يوافقون تماما (المتوسط الحسابي يساوي 4.249) على المساهمة الناتجة عن تطبيق معايير التدقيق الداخلي في تفعيل حوكمة البنوك الجزائرية.

ولاختبار هذه الفرضية استلزم الأمر أيضا استخدام معامل الارتباط لرتب سبيرمان لاختبار وجود علاقة بين معايير التدقيق الداخلي وتفعيل حوكمة البنوك، وتوضح النتائج المتحصل عنها من مخرجات برنامج SPSS أن معامل

الارتباط يساوي 0.774 ومستوى الدلالة يساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، مما يدل على وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية، وبالتالي قبول الفرضية أي توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين تطبيق معايير التدقيق الداخلي وتفعيل حوكمة البنوك.

هذا ما يبين أن البنوك الجزائرية تراعي لضمان تفعيل الحوكمة ضمنها إلى وجود معايير التدقيق الداخلي، وذلك من خلال تمتع المدقق الداخلي بالاستقلال، الكفاءة، التأهيل، والعناية مهنية، مع وجود إستراتيجية واضحة المعالم تساعد على قيام المدقق الداخلي بتقديم خدمات استشارية وتأكيدية في الوقت المناسب وللأطراف المعنية.

2.3 الفرضية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين تقييم نظام الرقابة الداخلية من طرف التدقيق الداخلي وتفعيل حوكمة البنوك

يقوم المدقق الداخلي بتقييم نظام الرقابة الداخلية لضمان التطبيق الصحيح للإجراءات والعمل على تحديثها حسب احتياجات البنك، ومن خلال ذلك يتم التأكد من أن البنك يستخدم إجراءات فعالة تضمن الثقة في المعلومات المنتجة، وأيضا ضمان أن الإجراءات الموضوعة تسمح بتحقيق أهداف البنك، ويتبع المدقق الداخلي في سبيل تحقيق ذلك اتجاهين هما تقييم وجود الرقابة الداخلية، وتقييم استمرارية الرقابة الداخلية في البنك (محمد لمين عيادي، 2008/2007).

إذ تم التركيز ضمن الاستبيان الموزع في المحور الثاني على معالجة بعض النقاط المتعلقة بتقييم نظام الرقابة الداخلية من طرف التدقيق الداخلي والتعرف على آراء عينة الدراسة حول إن كانت تساهم في تفعيل الحوكمة أم لا، وتمثلت هذه النقاط فيما يلي: التأكد من تطبيق الإجراءات والضوابط الرقابية بفعالية وبالخصوص المتعلقة بالمخاطر التي تواجه البنك، التعرف على شفافية ومصداقية ووجود الإفصاح عن المعلومات المالية ضمن القوائم المالية...

ويوضح الجدول رقم 06 أراء أفراد العينة للمحور الثاني حول مساهمة تقييم نظام الرقابة الداخلية من طرف التدقيق الداخلي في تفعيل حوكمة البنك وذلك عن طريق استخدام اختبار T للعينة الواحدة.

المؤلف المرسل: إسماعيل بوغازي ismail.boughazi@yahoo.com

جدول 6. تحليل نتائج فقرات المحور الثاني

رقم الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	قيمة T	مستوى الدلالة	اتجاه الإجابات
1	3.97	0.923	79.40	25.453	0.000	موافق
2	4.57	0.655	91.40	41.312	0.000	موافق تماما
3	4.46	0.701	89.20	37.641	0.000	موافق تماما
4	4.51	0.562	90.20	47.512	0.000	موافق تماما
5	4.06	0.906	81.20	26.503	0.000	موافق
6	4.34	0.639	86.80	40.204	0.000	موافق تماما
7	4.17	0.822	83.40	30.024	0.000	موافق
8	3.71	0.750	94.20	29.285	0.000	موافق
9	4.29	0.667	85.80	37.992	0.000	موافق تماما
10	3.60	0.881	72.00	24.170	0.000	موافق
جميع الفقرات	4.1686	0.45682	83.37	53.985	0.000	موافق تماما

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على نتائج المعالجة الإحصائية عن طريق برنامج SPSS.

من خلال الجدول السابق تتراوح اتجاهات إجابات أفراد العينة بين موافق إلى موافق تماما ضمن كل الفقرات، كما أن مستويات الدلالة كلها تساوي 0.000 أقل من 0.05 والوزن النسبي لكل فقرة أكبر من 60% مما يدل على إيجابية هذه الفقرات، وبصفة عامة تظهر نتائج جميع فقرات المحور الثاني قيمة T التي تساوي 53.985 والتي هي أكبر من قيمة T الجدولية والتي تساوي 2.032، هذا ما يظهر من خلال الوزن النسبي الذي بلغ 83.87% ومستوى الدلالة 0.000 والتي هي أقل من 0.05، مما يدلان أن أفراد العينة يوافقون (المتوسط الحسابي يساوي 4.1686) على المساهمة الناتجة عن تقييم نظام الرقابة الداخلية من طرف التدقيق الداخلي في تفعيل حوكمة البنوك الجزائرية.

ولاختبار هذه الفرضية استلزم الأمر أيضا استخدام معامل الارتباط لرتب سبيرمان لاختبار وجود علاقة بين تقييم نظام الرقابة الداخلية من طرف التدقيق الداخلي وتفعيل حوكمة البنوك، وتوضح النتائج المتحصل عنها من مخرجات برنامج SPSS أن معامل الارتباط يساوي 0.889 ومستوى الدلالة

يساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، مما يدل على وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية، وبالتالي قبول الفرضية أي توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين تقييم نظام الرقابة الداخلية من طرف التدقيق الداخلي وتفعيل حوكمة البنوك.

هذا ما يبين أن البنوك الجزائرية تراعي لضمان تفعيل الحوكمة ضمنها إلى تقييم نظام الرقابة الداخلية من طرف التدقيق الداخلي، وذلك من خلال ضمان كفاءة وفعالية جميع الإجراءات الموضوعة، وكذلك إنتاج المعلومات المحاسبية والمالية الشفافة والموثوقة مع تعزيز ذلك بالإفصاح في الوقت المناسب وللأطراف المعنية، مع العمل على حماية جميع ممتلكات البنك، كل ذلك يدعم مبدأ الموازنة في تحقيق مصالح الأطراف ذات العلاقة ويساهم في تحقيق مستوى من الأداء الجيد للبنك.

3.3 الفرضية الثالثة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين مساهمة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر وتفعيل حوكمة البنوك

التدقيق الداخلي هو نشاط مستقل يضيف خدمات تأكيدية موضوعية فيما يخص إدارة المخاطر، ويتمثل هدفه الأساسي في تقديم خدمات تأكيدية موضوعية لمجلس الإدارة والإدارة على أن إدارة المخاطر تتم بفعالية في البنك، ويمكن تلخيص الدورين الرئيسين للتدقيق الداخلي في تقديم تأكيد موضوعي بأن مخاطر العمل الرئيسية تدار بالشكل الملائم والصحيح، وكذلك تقديم تأكيد بأن إطار إدارة المخاطر والرقابة الداخلية يعمل بكفاءة وفعالية (The Institute of Internal Auditors, Septembre 2004).

وقد تم التركيز ضمن الاستبيان الموزع في المحور الثالث فيما يخص مساهمة التدقيق الداخلي في إدارة مخاطر البنك، ومعرفة آراء العينة حول أثر ذلك على تفعيل الحوكمة من خلال إلقاء الضوء على عدة نقاط أهمها: ضرورة وجود نظام فعال لإدارة المخاطر بالبنك، يهتم بالتعرف وتحديد وتقييم مختلف المخاطر وتوصيل المعلومات عنها في الوقت المناسب وإلى الأطراف المستفيدة، وإبراز دور التدقيق الداخلي ضمن مختلف خطوات هذا النظام.

المؤلف المرسل: إسماعيل بوغازي ismail.boughazi@yahoo.com

إذ يوضح الجدول رقم 07 أراء أفراد العينة للمحور الثالث حول مساهمة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر وبالتالي في تفعيل حوكمة البنك وذلك عن طريق استخدام اختبار T للعينة الواحدة.

جدول 7. تحليل نتائج فقرات المحور الثالث

رقم الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	قيمة T	مستوى الدلالة	اتجاه الإجابات
1	4.31	0.676	86.20	37.750	0.000	موافق تماما
2	3.89	0.832	77.80	27.626	0.000	موافق
3	4.14	0.845	82.80	29.000	0.000	موافق
4	4.11	0.676	82.20	36.000	0.000	موافق
5	4.14	0.601	82.80	40.773	0.000	موافق
6	4.49	0.507	89.80	52.333	0.000	موافق تماما
7	4.09	0.507	81.80	47.667	0.000	موافق
8	3.66	1.162	73.20	18.624	0.000	موافق
جميع الفقرات	4.1036	0.43880	82.07	55.327	0.000	موافق

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على نتائج المعالجة الإحصائية عن طريق برنامج SPSS.

من خلال الجدول السابق تتراوح اتجاهات إجابات أفراد العينة بين موافق إلى موافق تماما ضمن كل الفقرات، كما أن مستويات الدلالة كلها تساوي 0.000 أقل من 0.05 والوزن النسبي لكل فقرة أكبر من 60% مما يدل على إيجابية هذه الفقرات، وبصفة عامة تظهر نتائج جميع فقرات المحور الثالث قيمة T التي تساوي 55.327 والتي هي أكبر من قيمة T الجدولية والتي تساوي 2.032، هذا ما يظهر من خلال الوزن النسبي الذي بلغ 82.07% ومستوى الدلالة 0.000 والتي هي أقل من 0.05، مما يدلان أن أفراد العينة يوافقون (المتوسط الحسابي يساوي 4.1036) على المساهمة الناتجة عن التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر وبالتالي في تفعيل حوكمة البنوك الجزائرية.

ولاختبار هذه الفرضية استلزم الأمر أيضا استخدام معامل الارتباط لرتب سبيرمان لاختبار وجود علاقة بين مساهمة التدقيق الداخلي في إدارة

المخاطر وتفعيل حوكمة البنوك، وتوضح النتائج المتحصل عنها من مخرجات برنامج SPSS أن معامل الارتباط يساوي 0.877 ومستوى الدلالة يساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، مما يدل على وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية، وبالتالي قبول الفرضية أي توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين مساهمة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر وتفعيل حوكمة البنوك.

هذا ما يبين أن البنوك الجزائرية تراعي لضمان تفعيل الحوكمة ضمنها إلى مساهمة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر، وذلك من خلال وضع نظام متكامل ومتناغم لإدارة المخاطر في البنك يعمل على التعامل مع مختلف المخاطر وتوفير وتوصيل المعلومات عنها في الوقت المناسب وللأطراف المعنية، مع تحقيق التفاعل الازم بين إدارة المخاطر ونظام الرقابة الداخلية، وكذلك مساهمة التدقيق الداخلي ضمن مختلف خطوات ومراحل إدارة المخاطر.

4.3 الفرضية الرابعة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين تفاعل التدقيق الداخلي مع باقي أطراف الحوكمة وتفعيل حوكمة البنوك

لقد تعددت الأطراف الفاعلة في الحوكمة، وهنا سيتم الأخذ بعين الاعتبار كل من التدقيق الخارجي ولجنة التدقيق والإدارة ومجلس الإدارة كأطراف ذات علاقة مع الحوكمة، ثم القيام بتوضيح آراء عينة الدراسة حول تلك الصلة التي يمكن أن تكون مع طرف آخر من أطراف الحوكمة ألا وهو التدقيق الداخلي.

إذ تم التركيز ضمن الاستبيان الموزع على أفراد العينة في المحور الرابع بخصوص تفاعل التدقيق الداخلي مع باقي أطراف الحوكمة ومساهمة ذلك في تفعيل حوكمة البنك من خلال إلقاء الضوء على النقاط السابقة الذكر المتمثلة في: تكامل وتجانس أعمال التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي بإشراف لجنة التدقيق، ومدى الإفصاح عن التقارير المعدة من طرف التدقيق الداخلي إلى مجلس الإدارة وإدارة البنك.

المؤلف المرسل: إسماعيل بوغازي ismail.boughazi@yahoo.com

ويوضح الجدول رقم 08 أراء أفراد العينة للمحور الرابع حول مساهمة تفاعل التدقيق الداخلي مع باقي أطراف الحوكمة في تفعيل حوكمة البنك وذلك عن طريق استخدام اختبار T للعينة الواحدة.

جدول 8. تحليل نتائج فقرات المحور الرابع

رقم الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	قيمة T	مستوى الدلالة	اتجاه الإجابات
1	4.34	0.591	86.80	43.455	0.000	موافق تماما
2	3.77	0.690	75.40	32.352	0.000	موافق
3	4.11	0.867	82.20	28.082	0.000	موافق
4	3.37	0.808	67.40	24.700	0.000	محايد
5	3.74	0.919	74.80	24.107	0.000	موافق
6	4.00	0.939	80.00	25.193	0.000	موافق
جميع الفقرات	3.8905	0.56728	77.81	40.573	0.000	موافق

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على نتائج المعالجة الإحصائية عن طريق برنامج SPSS.

من خلال الجدول السابق تتراوح اتجاهات إجابات أفراد العينة بين موافق إلى موافق تماما ضمن معظم الفقرات، كما أن مستويات الدلالة كلها تساوي 0.000 أقل من 0.05 والوزن النسبي لكل فقرة أكبر من 60% مما يدل على إيجابية هذه الفقرات، ما عدا الفقرة رقم 04 التي عبرت اتجاهات أراء العينة عنها بالحياد، وبصفة عامة تظهر نتائج جميع فقرات المحور الرابع قيمة T التي تساوي 40.573 والتي هي أكبر من قيمة T الجدولية والتي تساوي 2.032، هذا ما يظهر من خلال الوزن النسبي الذي بلغ 77.81% ومستوى الدلالة 0.000 والتي هي أقل من 0.05، مما يدلان أن أفراد العينة يوافقون (المتوسط الحسابي يساوي 3.8905) على المساهمة الناتجة عن تفاعل التدقيق الداخلي مع باقي أطراف الحوكمة في تفعيل حوكمة البنوك الجزائرية.

ولاختبار هذه الفرضية استلزم الأمر أيضا استخدام معامل الارتباط لرتب سبيرمان لاختبار وجود علاقة بين تفاعل التدقيق الداخلي مع باقي أطراف الحوكمة وتفعيل حوكمة البنوك، وتوضح النتائج المتحصل عنها من مخرجات

برنامج SPSS أن معامل الارتباط يساوي 0.813 ومستوى الدلالة يساوي 0.000 وهي أقل من 0.05، مما يدل على وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية، وبالتالي قبول الفرضية أي توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين تفاعل التدقيق الداخلي مع باقي أطراف الحوكمة وتفعيل حوكمة البنوك.

هذا ما يبين أن البنوك الجزائرية تراعي لضمان تفعيل الحوكمة ضمنها إلى التفاعل الجيد بين التدقيق الداخلي وباقي أطراف الحوكمة، وذلك من خلال الوصول إلى تلك الحالة التي يتفاعل فيها التدقيق الداخلي مع باقي أطراف الحوكمة المتمثلة في التدقيق الخارجي، الإدارة العليا، مجلس الإدارة، لجنة التدقيق، ومختلف المديرين التنفيذية، بكل تعاون وتكامل وانسجام وتحسين للعلاقات التي تساهم في إضافة قيمة للبنك ككل.

الخاتمة

بعد المرور عبر مراحل هذه الدراسة والتعرف على مختلف المفاهيم والأفكار التي تخللت هذا الموضوع، تم الوصول إلى عدة نتائج يمكن عرضها كما يلي:

- يعتبر مفهوم الحوكمة حوصلة لعدة عوامل وأحداث اقتصادية من جهة وتغير في بنية المؤسسات عن طريق انفصال الملكية عن الإدارة، جاء نتيجة حاجة ماسة لإعادة التوازن وتصليح الخلل للمؤسسات والاقتصاد بصفة عامة، كما تعتبر الحوكمة البنكية نظام فعال لتحقيق إدارة سليمة وغرس رقابة يقظة مما يسمح بضمان حقوق المساهمين والمستثمرين وبالتالي الحفاظ على مصالح المودعين أيضا.

- لقد تطورت مهنة التدقيق الداخلي عبر الزمن وبالخصوص نتيجة الأعمال الذي قدمها معهد المدققين الداخليين IIA وشملت الجانب المحاسبي والمالي وأيضا النشاط التشغيلي، كما سمح التطور ضمن معايير التدقيق الداخلي الدولية الصادرة عن المعهد هي الأخرى في تحسين هذه الوظيفة وجودتها، وأصبحت

المؤلف المرسل: إسماعيل بوغازي ismail.boughazi@yahoo.com

تمس هذه المعايير جانب أخر من جوانب التدقيق وهو الحوكمة وهذا ما لمسناه من خلال قبول الفرضية الأولى لهذه الدراسة التي أكدت على أن أفراد العينة يوافقون على مساهمة تطبيق معايير التدقيق الداخلي في تفعيل حوكمة البنوك.

– يؤدي التدقيق الداخلي دورا مهما من خلال تقييمه لنظام الرقابة الداخلية، ونتيجة المخاطر التي تواجهها البنوك وجب تحديث وتطوير إجراءات الرقابة الداخلية بحيث تستطيع الصمود لتلك المخاطر، والتدقيق الداخلي يعبر عن ذلك الهدف عن طريق تقييمه وجود نظام الرقابة الداخلية في البنك وضمان استمراريته، وتسمح كفاية وفعالية هذا النظام من تحسين الحوكمة حيث يعتبر كآلية داخلية من آليات الحوكمة تحقق الرقابة، وهذا ما لمسناه من خلال قبول الفرضية الثانية التي أكدت على أن أفراد العينة يوافقون على مساهمة تقييم نظام الرقابة الداخلية من طرف المدقق الداخلي في تفعيل حوكمة البنوك.

– يساهم التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر وذلك عن طريق إعطاء تأكيدات بأن مخاطر العمل الرئيسية تدار بشكل جيد وأن إجراءات نظام الرقابة الداخلية كافية وفعالة، من خلال مشاركة مهام وظيفة التدقيق الداخلي ضمن مختلف خطوات إدارة المخاطر. وهذا ما لمسناه من خلال قبول الفرضية الثالثة التي أكدت على أن أفراد العينة يوافقون على مساهمة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر سيعمل على تفعيل حوكمة البنوك.

– يساهم تواصل وتفاعل التدقيق الداخلي مع باقي أطراف الحوكمة المتمثلة في التدقيق الخارجي، لجنة التدقيق، مجلس الإدارة والإدارة في استفادة التدقيق الداخلي من أعمال وأدوار هذه الأطراف داخل البنوك. وهذا ما لمسناه من خلال قبول الفرضية الرابعة التي أكدت على أن أفراد العينة يوافقون على تفاعل التدقيق الداخلي مع باقي أطراف الحوكمة وتفعيل حوكمة البنوك.

من خلال هذه الدراسة وبعد التعرض لعصارة نتائجها يمكن تقديم بعض النقاط التي تساهم في إثراء الموضوع وتساعد على تحسين ممارسات التدقيق الداخلي من جهة وحوكمة البنوك من جهة أخرى ضمن البنوك النشطة في الجزائر كما يلي:

- ضرورة تحسين وظيفة التدقيق الداخلي وأداء المدققين الداخلين من خلال تبني معايير التدقيق الداخلي الدولية ضمن الساحة الجزائرية وضبطها وفقا للقوانين والتنظيمات المهنية الوطنية، والعمل على خلق مركز وطني يهتم بتحديث وتطوير ممارسات التدقيق الداخلي بشكل دائم ومستمر، مع توفير التكوين العلمي والعملي الفعال لمزاولي هذه المهنة بواسطة الدورات التعليمية والتدريبية والملتقيات والأيام الدراسية...إلخ

- التأكيد على ضرورة وضع ميثاق للحوكمة يهتم بالقطاع المصرفي، مع إلزامية تطبيقه وتبني مبادئه من طرف البنوك النشطة في الجزائر، ونشر ثقافة الحوكمة ضمن مختلف أصحاب المصلحة داخل البنوك من أجل خلق قطاع مصرفي أكثر موثوقية وشفافية يسمح بتفعيل دوره ضمن الاقتصاد الوطني ككل.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

أولا: الكتب

1. داوود يوسف صبح (2010)، **دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية**، اتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، ص: 116.
2. دلال القاضي، محمود البياتي (2007)، **منهجية أساليب البحث العلمي وتحليل البيانات باستخدام البرنامج الإحصائي SPSS**، دار الحامد، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، ص ص: 112 - 114.

المؤلف المرسل: إسماعيل بوغازي ismail.boughazi@yahoo.com

3. سعد زغلول بشير (2003)، **دليلك إلى البرنامج الإحصائي SPSS الإصدار العاشر**، المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، الجهاز المركزي للإحصاء، العراق، ص: 94.
4. عطا الله أحمد سويلم الحسبان (2009)، **التدقيق والرقابة الداخلية في بيئة نظم المعلومات المحاسبية**، دار الراية، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، ص: 58.

ثانيا: المقالات

1. حسين أحمد دحدوح (2008)، **دور لجنة المراجعة في تحسين كفاية نظم الرقابة الداخلية وفعاليتها في الشركات: دراسة ميدانية**، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، جامعة دمشق، سوريا، المجلد 24، العدد الأول، ص: 256.
2. عبد الكريم خيري (2012)، السعدي عياد، **مدى فعالية المراجعة المالية في ظل تبني الجزائر للنظام المحاسبي المالي SCF**، **المؤتمر الدولي الأول حول المحاسبة والمراجعة في ظل بيئة الأعمال الدولية**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، 04 و05 ديسمبر 2012، ص: 30.

ثالثا: الوثائق

1. معهد الدراسات المصرفية، **إضاءات مالية ومصرفية**، نشرة توعوية، الكويت، العدد 3، أكتوبر 2010، ص: 02.

رابعا: المذكرات

1. محمد لمين عيادي، **مساهمة المراجعة الداخلية في تقييم نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسة مع دراسة حالة المديرية التجارية للمؤسسة الوطنية للتجهيزات الصناعية الدورة "مبيعات – مقبوضات"**، ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008/2007، ص: 141.

المراجع باللغة الأجنبية

أولا: الكتب

1. Elisabeth Bertin et autre (2007), **Audit interne : Enjeux et pratiques à l'international**, EYROLLES, Paris, France, pp: 20 – 21.

ثانيا: الوثائق

1. Basel Committee on Banking Supervision, **Enchancing corporate governance for banking organisations**, bank for international settelements, Switzerland, February 2006, p: 4.
2. Institut Français de l'Audit et du Contrôle Internes (IFACI), PRICEWATERHOUSECOOPERS (PCW), LANDWEL et Associés, **Le management des risques de l'entreprise: cadre de référence – techniques d'application « COSO 2 report »**, EYROLLES, France, 2007, p: 5.
3. The Institute of Internal Auditors (IIA), **Le rôle de l'audit interne dans la management des risques de l'entreprise**, Angleterre et Pays Galles, Septembre 2004, p: 05.

قائمة الجداول

الرقم	العنوان
جدول 1	مجتمع الدراسة
جدول 2	نتائج اختبار صدق الاتساق البنائي لمحاور الاستبيان
جدول 3	نتائج اختبار ثبات الاستبيان لكل محاور الاستبيان
جدول 4	نتائج اختبار Kolmogorov-Smirnov لاعتدالية التوزيع
جدول 5	تحليل نتائج فقرات المحور الأول
جدول 6	تحليل نتائج فقرات المحور الثاني
جدول 7	تحليل نتائج فقرات المحور الثالث
جدول 8	تحليل نتائج فقرات المحور الرابع

قائمة الاشكال

الرقم	عنوان الشكل
شكل 1	متغيرات الدراسة

المؤلف المرسل: إسماعيل بوغازي ismail.boughazi@yahoo.com

الملاحق

أولا: ملحق محتوى محاور الاستبيان

	المحور الأول: يساهم تطبيق معايير التدقيق الداخلي في تفعيل حوكمة البنك عن طريق ما يلي:
1	استقلالية المدقق الداخلي
2	الكفاءة المهنية للمدقق الداخلي
3	التأهيل العلمي للمدقق الداخلي
4	العناية المهنية في أداء المدقق الداخلي
5	وجود إستراتيجية جيدة للتدقيق الداخلي
6	تقديم الخدمات الاستشارية من طرف المدقق الداخلي
7	تقديم الخدمات التأكيدية من طرف المدقق الداخلي
	المحور الثاني: يساهم تقييم نظام الرقابة الداخلية من طرف التدقيق الداخلي في تفعيل حوكمة البنك عن طريق ما يلي:
1	التأكد من تحقيق مستوى جيد لأداء البنك
2	التأكد من احترام الإجراءات الداخلية للبنك
3	التأكد من مطابقة الإجراءات الداخلية مع القوانين داخل البنك
4	تقييم مدى كفاءة وفعالية الإجراءات الرقابية لمخاطر البنك
5	تحديد المخاطر التي تواجه البنك
6	التأكد من كفاءة وفعالية نظم المعلومات المحاسبية والمالية
7	التأكد من شفافية وموثوقية المعلومات المالية المقدمة ضمن القوائم المالية للبنك
8	التأكد من وجود الإفصاح اللازم في القوائم المالية للبنك
9	التأكد من أن أصول البنك محمية
10	الموازنة في تحقيق مصالح جميع الأطراف ذات المنفعة بالبنك
	المحور الثالث: يساهم التدقيق الداخلي في إدارة مخاطر البنك وبالتالي في تفعيل حوكمة البنك عن طريق ما يلي:
1	التأكد من تحديد وتقييم المخاطر التي تواجه البنك
2	التأكد من تحقيق التوافق بين المخاطر وأهداف البنك
3	تحديد مدى استعداد البنك لمواجهة المخاطر
4	توصيل المعلومات عن المخاطر في الوقت المناسب
5	توصيل المعلومات عن المخاطر إلى الأطراف المعنية

6	التعرف على المخاطر التي تواجه نظام الرقابة الداخلية بالبنك
7	تحقيق الانسجام بين إدارة المخاطر والرقابة الداخلية في البنك
8	يساهم التدقيق الداخلي في مختلف خطوات إدارة المخاطر
	المحور الرابع: يساهم تفاعل التدقيق الداخلي مع باقي أطراف الحوكمة في تفعيل حوكمة البنك عن طريق ما يلي:
1	التكامل بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي
2	الانسجام بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي
3	تحسين علاقة التدقيق الداخلي مع لجنة التدقيق في البنك
4	إفصاح المدقق الداخلي لإدارة البنك
5	إفصاح المدقق الداخلي لمجلس إدارة البنك
6	تعاون المدقق الداخلي مع المديرين التنفيذيين بالبنك

ثانيا: ملحق مخرجات برنامج SPSS

نتائج صدق الاتساق البنائي لمحاور الاستبيان

نتائج اختبار ثبات الاستبيان لكل محاور الاستبيان

المؤلف المرسل: إسماعيل بوغازي ismail.boughazi@yahoo.com